(5 - 5)

# رؤية للإصلاح
# إصلاح وهيكلة الجيش والأمن!!

أحمد يحيى الديلمي

## التعامل بشفافية مع موضوع التجنيد

من السجالات المتبادلة بين الفرق التي ظهرت على خلفية انقسام الجيش برزت ملاحظة هامة وقعت فيها الأطراف بغباء كل فريق انزلق إلى دهاليز المفاضلة وبين الصفات التي تميز صاحبه عن الآخر أراد أن يثبت كفاءة صاحبه فاسترسل في ذكر أعداد الجنود الذين تم استيعابهم والمزايا التي يحصلون عليها.. وسواءً كان كل فريق يعلم بخطورة ما يقوله أو لا يعلم فإن المتابع يخرج بنتيجة واحدة وهو أن الانقسام قائم في نطاق مؤسسة الدفاع من سنين طويلة وأن الثورة الشبابية لم تكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير وأخرجت المستور من أعماق النفوس وفي هذا دليل على عدم تكون مؤسسة وطنية موحدة للدفاع، ما كان موجوداً عبارة عن مليشيات وكانتونات خاصة.

هذا يعني أن المصالح تعددت وتشعبت وأدخلت الانقسام إلى نطاق الأسرة والقبيلة الواحدة.

لأن الرغبات الانتهازية ولدت العقد والضغائن والأحقاد وفرضت حالة سباق محمومة للتكالب على التجنيد وشراء الولاءات والعمل على تشكيل إرادة الجندي وفقاً لنفس المفاهيم الضيقة لأن المشهد اقتصر على بعض الوحدات العسكرية فقط، فلقد كان سبب حالة التذمر وعدم الرضى في الوحدات الأخرى التي أحس الجنود فيها بأنهم محرومون من نفس المزايا التي يظفر بها غيرهم في الوحدات الأخرى.

استناداً إلى هذه الظواهر والاختلالات التي لا يجهلها الكثيرون فإن أي برنامج للإصلاح والهيكلة لابد أن يزيل كافة العقد والرواسب والأحقاد كأساس للتوحيد والانصهار في بوتقة واحدة اسمها الجيش اليمني.

من أبرز المعالجات في هذا الجانب التعامل بشفافية مع موضوع التجنيد وإضافة أعداد جديدة إلى قوام القوات المسلحة لتتم العملية وفق خطة تعدها وزارة الدفاع ويتم عرضها على الحكومة لإقرارها بعد موافقة الحكومة على العدد والمستويات والشروط يتم الإعلان من الجهة المختصة في وزارة الدفاع عبر وسائل الإعلام المختلفة وفتح المجال أمام كل يمني حائز على بطاقة المواطنة وتتوفر فيه الشروط وتتم العملية وفق تصور متكامل وموحد لتجاوز شبح الانتقاء والتجييش العشوائي ليشعر الجندي أنه سيلتحق بالجيش اليمني وأن توزيعه سيتم تبعاً لتقدير المختصين بحسب الاحتياج.

من الأخطاء الفاحشة التي كانت سائدة في الماضي أن الوحدات كانت تفتح باب التجنيد منفردة وتبلغ الجهات المختصة بكشوفات جاهزة فكان الاختيار يتم على أساس منطقي أو طائفي أو مذهبي، وفي الغالب كانت العملية تحقيق فائدة مزدوجة لأن القائد يكلف عدداً من المشائخ لضمان ولائهم والمشائخ لا يترددون عن المتاجرة بالفكرة باختيار الأكثر ولاء للشيخ ويتم ابتزاز من يقع عليهم الاختيار إما بأخذ مبالغ مالية كبيرة أو التزام بتسليم رواتب الشهور الأولى للشيخ أو دفع نسبة معينة من الراتب بشكل دائم، أي ابتزاز هذا من أبرز تداعياته أن الجندي يعيش تحت رحمة الشيخ فيكون ولاؤه للشيخ أكثر من ولائه للوظيفة وللوطن، الفقر وذل الحاجة يولدان الخضوع ولانقياد لمن بيده الفائدة.

كما نلاحظ أن المقاييس المرتبكة والمعايير المزدوجة حولت الالتحاق بهذه المؤسسة الوطنية إلى وسيلة للتكسب وشراء الذمم وإفساد الضمائر لأن إضافة دماء وعناصر جديدة إلى قوام المؤسسة خضعت للمزاجية والتقديرات والرغبات الخاصة لقادة الوحدات فأصبحت من أدوات تشكيل الولاءات والتأييد العسكري لأي حراك أو مواجهة، الإشكالية أن هذه الأساليب تشكلت في قعر النفوس في شكل متاريس بشعة ولن يستقيم الإصلاح إلا بإزالتها من أوكارها، من أجل تجاوز الشوائب والتعقيدات التي علقت مسار الأداء في نطاق المؤسسة.

## الكليات والمعاهد العسكرية

ما يتم الاتفاق عليه في آلية التجنيد يجب أن ينطبق على موضوع القبول في الكليات والمعاهد العسكرية مع فارق هام يتعلق بمستويات التأهيل العلمي المطلوب لكل كلية أو معهد على حدة.

لأن القضية تتسم بالحساسية وقد خضعت لحالات فرز وانتقاء وممارسات مغلوطة، ونظراً لما تسببه من حالات نفسية لأي شخص بأنه حائز على كل شروط القبول وتم استبعاده قسراً، لماذا لا يكون التعامل أكثر شفافية بحيث يسمح لأي شخص خامره هذا الشعور بالغبن أن يلجأ إلى القضاء ويرفع قضية على إدارة الكلية لتبيين أسباب إبعاده وللقضاء أن ينصفه أو يفرض عليه عقاباً تعزيرياً وغرامة مالية إذا ثبت للقاضي أن الدعوة كاذبة وأن إدارة الكلية أو لجنة القبول كانت على حق في استبعاده.

## ضبط الجوانب المالية

من أهم الخطوات التي أقدمت عليها تركيا عندما بدأت بتطبيق برنامج الإصلاح الشامل وإعادة ترتيب الأولويات في اعتمادات الميزانية العامة للدولة وتحديد مخصصات القطاعات على النحو التالي:

كانت ميزانية الجيش في الرتبة الأولى على مدى سنوات طويلة فأعادت الترتيب كالآتي:

- التعليم في المرتبة الأولى.
- الصحة في المرتبة الثانية.
- مشاريع البنية التحتية في المرتبة الثالثة.
- الجيش في المرتبة الرابعة.

لا يعني الاستشهاد بالتجربة التركية أنني أطالب بتقليدها كما هي لأن لكل بلد ظروفه وأوضاعه ونحن في اليمن لنا وضع خاص يتطلب تنازلات متبادلة من الجميع في كل مستويات العمل وأن يركز الإصلاح على البؤر الأساسية للفساد.

## الشفافية والخصوصية

كما أسلفنا في ما يخص التموضعات لعبت الخصوصية وذريعة الأسرار العسكرية دوراً خطيراً في إشاعة الفساد بالذات عندما تحولت بعض المواضع من نطاق استراتيجية الدفاع المحظورة إلى مستوى المدن السكنية المعمورة وكانت النتيجة مجحفة بحق الوطن والنظام والقوانين وبحق المواطن العادي صاحب المال المنهوب لأنه فقد الثقة في الدولة وفي القضاء وكفر بكل المسميات التي أوصلته إلى حالة الإحساس بالغبن الشديد.

العامل السابق لا شك أنه يكشف عن بؤرة من البؤر الخطيرة للفساد ويليه موضوع النفقات المالية والاعتمادات غير المنظورة التي عكست إصراراً شديداً على شرعنة الفساد ومنها:

## الأسماء والأرقام الوهمية

بحسب المعلومات الأكيدة فإن أبسط قائد وحدة لديه اسم إضافي وهمي يأخذ رواتبهم وتتضاعف الأرقام تبعاً لأهمية الوحدة ومكانة القائد، وكلها تتم بذريعة مواجهة الأعباء والظروف الاستثنائية ومنها المهام السرية لذلك لا بد من إحداث توازن حقيقي بين الشفافية المطلوبة وبين الخصوصية وفكرة السرية التي يجب أن تتفرد بها المعاملة في نطاق وحدات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية التي تتصل أعمالها بحماية الأمن والسيادة الوطنية، إذ يمكن وضع الخصوصية وبنود الاتفاق غير المنظور في إطار محدد يخضعها للرقابة لكي لا تظل بؤرة للتلاعب ومرتعاً للفساد.

اكتفي بما ذكرته مع أنه غيظ من فيض واعتبرها رؤية متواضعة تراعي الواقع وتمهد لإقامة الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون القادرة على تقليم أظافر المستبد والفاسد حيثما كان موقعه.

## ملحوظة

لا أنسى موضوع التدوير الوظيفي في نطاق القوات المسلحة وتحديد الفترة الزمنية لبقاء كل شخص في قيادة الوحدة، مع التأكيد على الأقدمية والكفاءة والخبرة.

أخيراً، أسأل من الله التوفيق والعون وأرجو أن تتكاتف الجهود وتخلص النوايا للخروج بالوطن إلى بر الأمان.

## من السبت إلى السبت

# معا نحو المستقبل

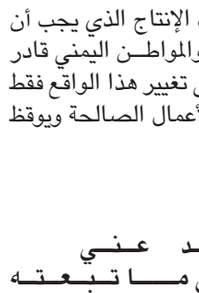

أحمد إسماعيل الأكوع

■ يعقد أبناء اليمن آمالهم في المؤتمر الوطني للحوار الذي سيخرج اليمن من أزماته ومشاكله وذلك من خلال طرح القضايا ذات الصلة بهموم ومشاكل الوطن والمواطن باعتبار الحوار هو الخيار الأفضل الموصل إلى وضع الحلول لجميع المشاكل، فالحوار كما يقال هو لغة العقل وأن الحوار هو الذي يزرع في القلوب الحب والإخاء والوئام والاحترام.

ونريد الحوار من أجل أن نبني أجيالا تؤمن بالحوار وتعمل من أجله أجيال بعيدة عن الحقد والضغينة.

نريد الحوار لأننا نريد أن نزرع مواطنين يحيون وفي دمائهم كل حسن تاريخ اليمن.

وتجربتنا الديمقراطية أمانة في أعناق مثقفينا لأن المثقف اليمني مسئول مسؤولية أساسية في تعميق اليقين الوطني.. وقد جاء خطاب الأخ رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي الذي ألقاه في الأكاديمية العسكرية معبرا عما في ضمير الشعب خاصة عندما تحدث عن واحدية القيادة والحكم ، قائد واحد للقوات المسلحة وقائد واحد للأمن.. فلذلك نقول إن الحوار الهادئ والموضوعي هو الذي سينقذ اليمن ويخرجه من أزمته ويجمع شمل أبناء اليمن على الخير والمودة والوحدة والتعاون، وليس للإنسان في هذه الحياة إلا ما قدمه من أعمال صالحة لأمته ووطنه وكل مواطن يمني يعمل بجد ومثابرة في ظل مناخ ديمقراطي آمن لا توجد في ظله الإفرازات أن ما يتطلبه هذا الشعب ليس في الخلاص من مجموعة أفراد وأسر بذاتها وإنما يتطلب الخلاص من العقلية والنفسية والأوضاع والنظم التي أشعرته أنه جزء من الحقل وليس سيد الحقل وأنه أداة من أدوات الإنتاج الذي يجب أن ينعم به ويشرف امتلاكه غيره، والمواطن اليمني قادر على أن يتأقلم مع واقعه وقادر على تغيير هذا الواقع فقط هو بحاجة إلى من يوجهه نحو الأعمال الصالحة ويوقظ مشاعره نحو وطنه وأمته.

### شعر

لو أراد البعد عني
نور عيني ما تبعته
أن قلبي هو قلبي
لو تجنى ما صحبته
كل شيء من صديقي
ما عدا الغدر احتملته